الخدمات البلدية في ولاية بغداد اواخر العهد العثماني

Municipal services in the state of Baghdad at the end Of the Ottoman period

ا.م.د احمد عبدالواحد عبدالنبي
مركز احياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد
ahmedalhelfe@yahoo.com

الملخص

تعرف دائرة البلدية بأنها مؤسسة اوكل اليها مهمة ادارة الشؤون العائدة للبلدة، وبالتالي الشؤون العائدة لاهاليها الذين تجمعهم دواعي المنافع المشتركة والاحتياجات المتقابلة ضمن الحدود والصلاحيات التي تمنحها القوة التشريعية بوساطة ممثليهم المنتخبين. ومن هذا المنطلق جاء بحثنا الموسوم بـ(الخدمات البلدية في ولاية بغداد اواخر العهد العثماني) ليتناول جملة من المعطيات والاحداث التاريخية ذات الطابع الخدمي والاداري عبر ثلاثة محاور حاولنا فيها تتبع العمل الخدماتي في الدوائرالبلدية بمدينة بغداد وضواحيها للفترة الممتدة بين عامي 1869– 1914 اواخر نهاية حكم العثمانيين في العراق .

الكلمات المفتاحية: البلدية، ولاية بغداد، العصر العثماني

Abstract:

The Municipal Department is defined as an institution entrusted with the task of managing the affairs of the town , and consequently the affairs of its people who are united by reasons of mutual benefits and corresponding needs within the limits and powers granted by the legislative force by their elected representatives. From this standpoint, our research tagged (municipal services in the state of Baghdad at the end of the Ottoman era) came to address a set of data and historical events of a service and administrative nature through three axes through which we tried to track the service work through the municipal departments in the city of Baghdad and its suburbs for the period between 1869-1914 late

The end of the rule of the Ottomans in Iraq **Key Words** Municipal, The state of Baghdad, Ottoman era.

المحور الاول: الهيكل التنظيمي للبلديات في ولاية بغداد اواخرالعهد العثماني :

ترجع البدايات الاولى لتشكيل الادارة البلدية الحديثة في اواخرالعهد العثماني إلى السلطان محمود الثاني 1808– 1839 عندما اوعز بتشكيل مفتشية الاحتساب عام 1843والتي أوكل اليها مهام تفتيش الاسواق والأشراف على المكاييل والموازين وغيرذلك من المهام اعقبها جهود السلطان عبد المجيد الثاني 1839-1861 ، وفي هذه المرحلة تم تشكيل لجنة متخصصة لدراسة امكانية استحداث دوائر بلدية في مدن الدولة العثمانية ، حيث قدمت اللجنة المذكورة تقريرها إلى السلطان في اسطنبول ، وقد تضمن توصيات عدة يأتي في مقدمتها الدعوة إلى تشكيل دوائر بلدية في مدن الدولة العثمانية على ان يكون لها سلطة مالية مستقلة[1].

وتطبيقا للفرمان العثماني الصادر بعد عام 1858 اوعز بتشكيل عدد من البلديات في الولايات العراقية حيث اسست اول بلدية في ولاية بغداد عام 1869 ابان عهدالسلطان عبدالحميد الثاني 1869-1909 فقد شيدت بناية خاصة لها وفي العام ذاته شرع الوالي مدحت باشا بإنشاء دوائر بلدية في المدن الرئيسية ولاسيما الموصل والبصرة[2]. كما واصلت الدولة العثمانية في العقد السابع من القرن التاسع عشر اهتمامها بتطوير خدماتها البلدية ، فقد اكد نظام ادارة الولايات العمومية الصادر عام1870على تشكيل المجالس البلدية في كل مدينة أو قصبة من بيان تفرعات تلك المجالس والوظائف المتعلقة بها، ووظائف وواجبات موظفي الدوائر البلدية وواردتها ومصروفاتها، وغير ذلك من امور[3]. وفي عام 1889 صدر قانون جديد للبلديات ،تألف من عشرة فصول تضمن سبع وستون مادة وبموجبه اتخذت البلديات شكلها القانوني،اذ جرى تنظيم الجهاز البلدي الذي على ما يظهر اصبح جاهزا ومتكاملا .ونرى ان الدولة العثمانية لم تأخذ مسألة نشر البلديات في مدن ولاياتها على محمل الجد إلا بعد صدور القانون الاخير[4] .

وفيما يخص ولاية بغداد فقد تألفت البلدية بموجب قانون البلديات الصادر عام 1889 من اربعة اقسام رئيسة وهي : المجلس البلدي،الجمعية البلدية،دائرة البلدية،ودائرة الاشغال. حيث اخذت على عاتقها توفير الخدمات البلدية في مدينة بغداد وكما يلي[5].

اولا: المجلس البلدي :

اكد قانون البلديات انشاء دوائر بلدية،ومجلس بلدي في مدن وولايات الدولة العثمانية في حين نصت المادة الثانية من القانون المذكور على تقسيم البلديات في المدن الكبرى إلى دوائر تختص كل منها بقسم من اقسامها على ان لا يقل عدد سكان كل قسم على اربعين الف نسمة. اما عن عضوية المجلس البلدي في ولاية بغداد فتألف من ستة إلى اثنى عشر عضوا ، يقوم الوالي بتعيين احد هؤلاء الاعضاء رئيسا للبلدية والاخر للمجلس البلدي ، في حين اوكلت مهمة اختيار رئيس بلدية السنجق إلى متصرف السنجق نفسه [6]. وتتلخص مهام رئيس البلدية في مدينة بغداد برئاسة جلسات المجلس البلدي،والتي كانت تنعقد مرتين كل اسبوع، واعداد الميزانية السنوية تمهيدا لعرضها

على المجلس البلدي، وتنفيذ قرارات المجلس البلدي، واستحصال مصادقة مجلس ادارة الولاية على مقررات المجلس البلدي، وتعيين موظفي البلدية والمراقبين. الى جانب هؤلاء الاعضاء، كان هناك عدد من الاعضاء الفنيين، منهم مهندس البلدية، وطبيبها، فضلا عن الكاتب وامين الصندوق وعدد اخر من الموظفين كما اشترط ان يكون جميع اعضاء المجلس البلدي وبضمنهم الرئيس من الوجهاء المعروفين في بغداد، وحدد ان يتسلم رئيس البلدية راتبه من واردات البلدية[7].

ومن الجدير بالذكر ان عضوية المجلس كانت فخرية، اذ يتم استبدال نصف الاعضاء كل سنتين، ويتولى الوالي مهمة التصديق على انتخاب الاعضاء . وكانت مدة رئاسة رئيس البلدية قد حددت بأربع سنوات، واجاز القانون اعادة تعيينه مرة ثانية، في حالة حصوله على اكثرية الاصوات في الانتخابات اللاحقة. ويقوم اكبر الاعضاء سناً في المجلس البلدي بمهام رئاسة المجلس عند غيابه. كما اشترط في المرشح لعضوية المجلس البلدي، ان يكون من ملاك الاراضي، ومن يدفعون ضريبة إلى الحكومة لا تقل عن مائة (قرش) سنويا، وان لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً، وليس له ارتباط بالدول الأجنبية، عن طريق قناصلهم، وأن لا يكون من العاملين في سلك الجيش وقوات الامن والجهاز القضائي[8].

كما وضع قانون البلديات مجموعة من الشروط التي اوجب توافرها في الناخبين منها التمتع بالجنسية العثمانية، وان لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة، وان يكون من الملاكين بحيث لا يقل مقدار الضريبة السنوية التي يدفعها عن الأراضي التي بحوزته عن خمسون قرشا ، وان لا يكون محكوما بجناية، ويتمتع بحقوقه المدنية والشخصية كاملة[9].اما وقت اجراء الانتخابات البلدية في ولاية بغداد، فقد حدد في الفترة الواقعة بين شهري كانون الاول وشباط ، التي كانت تجري على النحو الاتي يختارالناخب في الانتخابات البلدية عددا من المرشحين مساويا لعدد الاعضاء المقرر انتخابهم لعضوية المجلس، ونصف ذلك العدد في الانتخابات التي تليها. وكانت المجالس البلدية تابعة لمجالس ولاية بغداد ومجالس السناجق، ولهذا فلم يكن بإمكان رؤساء المجالس البلدية تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس البلدي من دون الرجوع إلى تلك المجالس للمصادقة عليها، فكان ذلك أحد أسباب تحديد صلاحيات رئيس بلدية بغداد. اما عن واجبات المجلس البلدي فكانت[10]:

- توسيع الشوارع والقيام باصلاحها فضلاً عن مسؤولياتها عن إنشاء الجسور في المدن ومن ثم اجراء الصيانة عليها .
- مراقبة الاسواق والاوزان والمكاييل المستعملة فيها .
- تنوير الطرق والازقة ، وايصال المياه إلى البيوت .
- جباية الايرادات ورسوم البلدية وانفاقها على المنافع العامة .
- انشاء المستشفيات والملاجئ ودور الايتام .
- وضع الرسوم على اجور المركبات والنقل ضمن حدود البلدية.

- العناية بالنظافة خاصة في الاماكن العامة ، ومراقبة الحالة الصحية والاشراف على المستشفيات.
- تسجيل المواليد والوفيات.
- تعيين الحراس الليلين لحراسة احياء المدينة واسواقها.
- مناقشة ما تحتاجه المدينة من ساحات ومشاريع عامة اخرى .
- يتولى المجلس تسوية واردات البلدية ومصاريفها ، وتنظيم جداول شهرية ليصادق عليها المتصرف والوالي ويكلف المجلس بإعداد جداول سنوية بميزانية البلدية حيث يتم ارسالها إلى نظارة الداخلية في استانبول .
- يكون المجلس مسؤولا عن اطفاء الحرائق من خلال تهيئة وسائل اطفاء الحرائق وحفظها في اماكن خاصة.

ثانيا: الجمعية البلدية:

تألفت الجمعية من اتحاد مجلس ادارة الولاية في بغداد والمجلس البلدي، التي اوكل اليها عدد من المهمات منها فحص الحالة العامة للبلدية، وارسال تقرير إلى الوالي تمهيدا لمناقشته امام مجلس أدارة الولاية، ولا سيما فيما يتعلق بالميزانية والحسابات العامة والتغييرات المقترحة في الانظمة وشراء الاملاك غير المنقولة التي يمكن الحصول عليها بمقتضى المصلحة العامة[11]. تعقد الجمعية اجتماعاتها مرتين في السنة وبدعوة من السلطة المحلية، ويكون الاجتماع الاول في شهر نيسان من كل سنة ولا تزيد مدة الاجتماع على خمسة عشريوما يتم في هذا الاجتماع تدقيق الحساب العام وتصديقه لنفقات المجلس البلدي للسنة السابقة والشؤون المتعلقة بذلك . اما الاجتماع الثاني فيعقد في شهر تشرين الثاني يجري فيه تدقيق جدول موازنة السنة اللاحقة وتصديقه ، فضلا عن الانشاءات والاعمال المخطط القيام بها[12]. وللجمعية البلدية ان تدقق في الاحوال العامة للمجلس البلدي وابداء مطالعتها بشأن الاصلاحات وتعديل الانظمة بمضبطة إلى والي الولاية في بغداد بغية المذاكرة حولها في مجلس الولاية العام ، ولم يعط للجمعية صلاحية اتخاذ أي قرار بشأن أية مادة ما لم يحظ القرار بأكثرية نصف أصوات الأعضاء، وفي حالة عدم حصول النصاب المطلوب ولمرتين متواليتين يدعى المجلس للاجتماع مرة ثالثة حيث يكون قرار الاعضاء معتبرا على ان يؤخذ برأي الاكثرية ،وعند تساوي الآراء يرجح الذي يؤيده الرئيس [13].

ثالثا: دائرة البلدية :

كان يدير هذه الدائرة في ولاية بغداد عدد من الموظفين فمنهم من يقوم بالاعمال الكتابية ، وهناك كاتب اسرار البلدية الذي يقوم بالمراسلات والحسابات والمحافظة على جميع اوراق المجلس البلدي وسجلاته وترتيبها ، فضلا عن امين الصندوق الذي اوكل اليه مهمة استلام ايرادات البلدية وتسليمها إلى الرئيس مع تقديم خلاصة بالايرادات و المصروفات [14].اما واجبات مهندسي البلدية فتمثلت بالقيام بما يعهد إليهم من إنجاز تنفيذ الشوارع والاعمال المتعلقة بالطرق والمباني والاشراف عليها . كما ضمت دائرة البلدية عددا من المراقبين والمفتشين الذين كلفوا بمراقبة تنفيذ القوانين والانظمة التي

تضعها البلدية، ومن المفيد الاشارة إلى ان دوائر البلديةضمت في عضويتها عضوين استشاريين هما ، الطبيب البشري والطبيب البيطري[15].

ووفقا لما جاء بقانون البلديات العثماني انف الذكرفقد قسمت الدوائر البلدية في بغداد إلى بضعة شعب منها [16]:

- شعبة الهندسة:ويديرها مهندس مختص ويعاونه معمار مختص وعدد من الموظفين ، وواجب هذه الشعبة تطبيق قانون الابنية داخل المدينة وضواحيها ، ومنح اجازات البناء ،ومراقبة الابنية الآيلة للانهدام وتنظيم الخرائط والمخططات للشوارع المنوي فتحها والابنية العامة التي تقوم البلدية بإنشائها بغية تجميل المدينة وغير ذلك من الامور الفنية التي تتعلق بتجميل المدينة .
- طبابة البلدية : يديرها طبيب مختص من جراح وصيدلي وملقح للجدري ومولدة ، وتنحصر واجبات هذه الشعبة في الاشراف على الصحة العامة للمدينة .
- شعبة المحاسبة : ويديرها محاسب مع عدد من الكتبة ، وواجباتها تتعلق بالامور المالية العائدة للبلدية من ايرادات ومصروفات وتنظيم الميزانية .
- شعبة التفتيش : تتألف من رئيس مفتشين وعدد من الموظفين،وتعد واجباتها مهمة ومكملة لواجبات الشعب الاخرى ، من حيث متابعتها لسير اعمال وانتظام الاعمال داخل المدينة ، كمراقبة النظافة العامة للطرق والباعة ومراقبة من يتجاوز على الطرق العامة والارصفة بأشغالها من أصحاب الحوانيت ومراقبة الابنية الآيلة للسقوط ، فضلا عن مراقبة ثبات الاسعار ومحاسبة المتلاعبين فيها وغيرها .
- شعبة التحرير : يرأسها باش كاتب (رئيس الكتاب) مع عدد محدد من الموظفين ومسؤولين عن حفظ السجلات وكل ما يتعلق بالصادر والوارد من الكتب الرسمية وتدوين محضر جلسات المجلس البلدي وامور المتابعة الرسمية .

اعتمدت البلديات في ولاية بغداد تدبير أمورها المالية على عدد من الموارد التي تمثلت بـ [17]:

أ- الضرائب المختلفة كتلك التي خصصتها السلطات الحكومية للبلدية أو تلك التي كانت تفرض وبموجب ارادة سلطانية ، كضريبتي الاحتساب والتمغا .

ب- مبيعات البلدية من فضلات الاراضي المتبقية عقب اصلاح الطرق أو بعد اعادة تخطيطها، فضلاعن رسوم الشرفة التي كانت البلدية تأخذها من اصحاب الاملاك الذين ينتفعون من اصلاح الطرق .

ت- الغرامات المالية التي تجبيها السلطات البلدية من المخالفين لتعليماتها .

ث- الرسوم المختلفة التي تجبيها السلطات البلدية ، كرسوم القبانية ، ورسوم الكيل ، ورسوم العقود والقونطرات (المقاولات) ، ورسوم ذبح الحيوانات أو بيعها .

ج- الاكتتابات والهبات التي يكتتب بها للبلدية أو توهب لها .

رابعا: دائرة النافعة (الاشغال العامة) :

اوجب قانون الولايات الصادر عام 1864، تعيين مأمور للامور النافعة (الاشغال العامة) في مركز كل ولاية من ولايات الدولة . وقد حدد القانون المذكور واجبات مدير النافعة بوصفه المسؤول عن الابنية والطرقات يساعده في ذلك مجموعة من المهندسين المختصين فضلا عن تهيئة العمال للعمل ، وتقديم خلاصة بالاعمال المنجزة في نهاية كل سنة إلى الوالي الذي يرفعها بدوره إلى نظارة النافعة (وزارة الاشغال العامة) [18].

وضمن الجهود التي بذلها مدحت باشا في وضع قانون الولايات موضع التطبيق ، فقد اوعز بتشكيل دائرة النافعة في ولاية بغداد ، التي اسند اليها القيام ببعض الاعمال ، منها مسح بعض الاجزاء من نهردجلة وتطهيرها لجعله صالحا لملاحة البواخر النهرية ، واصلاح المعمل العائد لاداراة البواخر الحكومية وتشغيله ، وتعهد مشروع انشاء تراموای الكاظمية وتمهيد طريقه ومد سكته الحديدية [19].

اما عن تشكيلة الجهاز الاداري لهذه الدائرة ، فبالاضافة إلى مدير النافعة ضمت عددا من الاعضاء ،تألفت دائرة نافعة ولاية بغداد عام1889 من رئيس مهندسين (سر مهندس) وكاتب واحد . لقد عرفت مدينة بغداد وجود لجنة خاصة ملحقة بهذه الدائرة ولكنها تتبع الادارة المحلية للولاية بإسم (هيئة الاشغال العامة) – نافعة قومسيوني – التي اسندت رئاستها إلى والي الولاية،اما عن عضوية هذه اللجنة تكونت من ستة أعضاء ، وهم كل من : رئيس المهندسين ، وممثل عن البلدية ، وناظر النفوس ، ومدير البنك وكاتب وعضوين آخرين [20].

ويبدو ان دائرة الاشغال العامة عانت من مشاكل ومعوقات عديدة اثرت وبشكل كبير على نشاطها ، حيث عدت قلة التخصيصات المالية أو انعدامها في بعض السنوات احدى اهم تلك المشاكل ، ولمواجهة هذه المشاكل لجأت ادارة ولاية بغداد إلى اقتطاع قسم من مصروفاتها لحساب هذه الدائرة، كما حدث سنة عام1890 عندما خصصت الولاية مبلغا قدره (5603) قرشا للصرف على امور النافعة ، وتكرر ذلك عام 1894عندما خصصت مبلغا قدره (20988) قرشا[21].

بيد انه كان على دائرة النافعة استحصال موافقة العامة نظارة النافعة على تنفيذ المشاريع التي تزمع الدائرة تنفيذها التي لم تكن ايجابية دائما . ويلحظ ان دائرة النافعة لم تباشر بإعمال صيانة احد جسور المدينة عام 1907، إلا بعد حصول الموافقات الرسمية على ذلك ، وقد قدرت تكاليف اعماره بـ (85679) قرشا . فيما لم تنل العديد من مشاريع هذه الدوائر موافقة (نظارة النافعة) ومنها علي سبيل المثال لا الحصرالمشروع الذي تقدم به احد تجار ولاية بغداد (وليد بيك القنديل) عام 1892، والقاضي بإيصال الماء من نهر دجلة إلى مناطق شمال بغداد بأنابيب معدنية ، كما رفضت (نظارة النافعة) في نفس السنة المصادقة على تنفيذ مشروع التراموای بين جانبي الكرخ والرصافة، وغيره العديد من المشاريع الاخرى[22].وقد اثر ذلك في نشاط دائرة النافعة في عموم العراق وولاية بغداد بالتحديد والذي وصفته المصادر التاريخية بأنه قليل الفعالية [23].

المحور الثاني :التشكيلات البلدية وخدماتها في ولاية بغداد اواخرالعهد العثماني:

أسست اول بلدية في جانب الرصافة عام 1869وتألفت من رئيس وخمسة اعضاء مع مهندس ومفتش صحي وطبيب ، وارتبط بالدائرة قلم خاص ، تألف من عدد من الكتاب وامين الصندوق ومأمور المحلات ومفتشين ، وضبطية البلدية ، فضلا عن الحراس الليليين وعمال التنظيف، كما ارتبطت بهذه البلدية ادارة مستشفى الغرباء بالكرخ، وادارة مدرسة الصنائع [24].

ونظرا لسعة المدينة وعدم امكانية البلدية تأمين الخدمات والمهام اللازمة ، اسست دائرة بلدية ثانية عام 1878وكان موقعها في رأس القرية(احدى المناطق الواقعة على جادة خليل باشا، شارع الرشيد اليوم) ، حيث تألف ملاكها الاداري من رئيس وستة اعضاء فضلا عن طبيب واحد وقلم البلدية الذي تألف من عدد من الكتاب وامين الصندوق ومحاسب ، فضلاً عن عدد من الموظفين والعاملين من الحراس الليليين وعمال التنظيف ، اعقبها وفي السنة نفسها تشكيل دائرة بلدية ثالثة في جانب الكرخ ، تألفت من رئيس وخمسة اعضاء وقلم البلدية المتألف من رئيس الكتاب ومعاونه والمحاسب وأمين الصندوق وعدد من المراقبين وعمال التنظيف . وقد وصفت دائرة البلدية الاخيرة بأنها اكثر البلديات نشاطا ، فقد أنجزت اضاءة شوارع الكرخ سنة عام 1878[25].

افتقرت بلديات بغداد ، باستثناء البلدية الاولى إلى بناية خاصة بها ، حيث استأجرت كل منها دارا لتكون مقرا لها . وكان لكل بلدية من البلديات الثلاث ميزانية خاصة بها ، إلا انها سرعان ما واجهت ضائقة مالية عام 1907 ، اضطرتها في النهاية إلى دمج البلديات الثلاث في بلدية واحدة اقتصاداً في النفقات ، إلا ان ذلك الدمج لم يستمر طويلا اذ سرعان ما اعيد تشكيل البلديات الثلاث مرة ثانية[26] .

اسندت الى البلديات في ولاية بغداد اواخر العهد العثماني الكثير من الاعمال والخدمات التي كانت تقدمها للاهالي وهي كالتالي[27] :

- النظافة العامة .
- الاشراف على المستشفيات والمراكز الصحية والبيطرية.
- فتح الطرق والشوارع وتعبيدها.
- تشييد وصيانة الجسور .
- مراقبة كل ما يمكن ان يخل بالآداب العامة والأخلاق والقانون .
- انارة المحلات والأزقة .
- المساهمة في تحديد اسعار المواد الغذائية ومنع احتكارها .
- تزويد الاهالي بالماء عبر السقايات والاسالة والمضخات .
- مراقبة الحرائق واطفائها في المحلات والاسواق العامة .
- تشجيع الاهالي على النقل النهري والمساهمة به.

تمثلت اولى الخدمات التي اضطلع بها الجهاز البلدي بافتتاح الطرق والشوارع التي ابتدأها مدحت باشا ،حيث لقيت البلدية في عهده دعماً واسع النطاق فقد وجه اهتمامه الى الشوارع الداخلية في بغداد التي كانت شوارعها غير مبلطة علاوة على كونها مركزاً لتجمع المياه والبرك في فصل الشتاء ، فبدأ باستخدام مادة (الزفت) في اكساء

الشوارع بهدف تسهيل عملية النقل حيث قامت بلدية بغداد بحملة واسعة هدفت منها اصلاح شوارع بغداد وازقتها[28].

ففي منطقة الكرخ تم افتتاح الشارع الواصل بين جسر الشهداء (حالياً) والكاظمية ، الذي استخدم من قبل التراموای. كما افتتح في عهد والي بغداد ناظم باشا الشارع المعروف حالياً بشارع النهر . وفي عام 1916 وتحديداً ابان ولاية خليل باشا (1916-1917) ابتدأ العمل بانشاء بـ جادة خليل باشا ، وعند الاحتلال البريطاني اكمل انجاز هذا الشارع الذي عرف فيما بعد بشارع الرشيد [29].

اعلنت البلدية خلال ولاية ناظم باشا عن مناقصة تشييد جسر حديدي في ولاية بغداد الا ان المشروع لم ينفذ لاسباب مالية.كما اسند الى بلديات بغداد تعمير عدد من الجسور الخشبية التي كانت تتعرض للانقطاع المستمر في اثناء مواسم الفيضان، ومنها الجسر الخشبي الذي يربط جانبي بغداد الكرخ والرصافة ، اذ قامت بلدية الرصافة بتعمير هذا الجسر ولاكثر من مرة وإجراء الإدامة المستمرة عليه [30].

كما قامت البلدية بانشاء عدد من الجسور في مركز الولاية و الاقضية والنواحي ففي عام 1885 ابدت بلدية بغداد /الكرخ استعدادها لاكمال احد الجسور على نهر دجلة فضلاً عن انشائها لعدد من مشاريع البزل لري الاراضي الاميرية جنوب بغداد [31]. كما اعلنت بلدية الرصافة خلال ولاية ناظم باشا (1910-1911) عن مناقصة تشييد جسر حديدي على نهر دجلة ، الا ان المشروع لم ينفذ بسبب نقل الوالي المذكور الى ولاية دمشق[32].

الى جانب ما ذكر فقد اسند الى البلديات تعمير عدد من الجسور الخشبية التي كانت تتعرض للانقطاع المستمر في اثناء مواسم الفيضان ، ومنها الجسر الخشبي الذي يربط جانبي بغداد، حيث كانت البلديات تحيل مهمة تعمير الجسور الخشبية واصلاحها الى متعهد يقوم بهذا العمل مقابل استيفاء اجور معينة عن عبور المشاة والعربات على هذا الجسر [33] . ومن المفيد هنا الاشارة الى ان هذا الجسر يتكون من اربعة وثلاثون قارباً ، يزداد عددها تبعاً لارتفاع منسوب المياه وقد ربطت هذه القوارب بسلاسل حديدية بين الكرخ والرصافة ، اذ قامت بلدية بغداد بتعمير هذا الجسر ولاكثر من مرة وامام الانقطاعات المستمرة التي تعرض لها الجسر، ناشد الاهالي بلدية بغداد بضرورة تفقد أحوال الجسر وإجراء الإدامة المستمرة عليه وتفير الخدمات البلدية الطارئة للجسر[34].

اما الخدمات البلدية الاخرى فقد تمثلت، بانارة الطرق والشوارع ، في حين لم تملك البلديات اي مشروع لانارة الدور سوى الفوانيس المضاءة بالنفط التي ابتدأ العمل بها في بغداد عام1875، الا انها لم تشمل بغداد كلها ، فعلى سبيل المثال قامت بلدية بغداد الاولى 1902 بتنوير معظم المناطق التي تقع ضمن حدودها بالفوانيس. كما قامت البلدية بتعليق مئتي فانوس في مناطق البشاوات والطبقة الارسطقراطية واسندت وظيفة الاضاءة الى (اللمبجية) ، الذين كانوا يطوفون الشوارع لايقاد الفوانيس [35].

وفي ذات السياق اهتمت البلديات في ولاية بغداد اواخر العهد العثماني بموضوع اسالة المياه ، اذ افتقر العراق الى هذه المشاريع باستثناء المحاولة الوحيدة التي قام بها والى

بغداد داؤد باشا(1816- 1831) ، عندما قام بنصب احدى المضخات على نهر دجلة لتزويد الاهالي بالمياه ، غيران الاهمال سرعان مالحق بالمشروع بعد مدة قصيرة من أقامته، وبالتالي استمر الناس في تلبية احتياجاتهم من مياه الانهر التي تولى السقاءون مهمة نقلها في قرب مصنوعة من جلود الحيوانات[36] .

وبناءا على ذلك فقد نالت شؤون السقايات (اي محلات شرب الماء) في مدينة بغداد، اهتمام عدد كبير من الولاة والمسؤولين في الدولة والاعيان واهل الخير الذين دأبوا على اقامة مثل هذه المشاريع التي اطلق عليها اسم (السقايات/ السبيل خانات) ، ومنها سبيل خانة باب الحوائج ، سبيل خانة الشيخ عبد القادر الكيلاني ، سبيل خانة الشيخ عمر السهروردي ، وسبيل خانة الشيخ فتحي، واوقفوا لها الحجج والوقفيات الشرعية والرسمية ، كما ثبت بعضهم عدد العاملين في خدمة(السقاية)، وحددت رواتبهم بدقة[37].

ومهما يكن من بد فقد ظهرالتفكير الجدي لانشاء اول مشروع لاسالة الماء في عهد الوالي مدحت باشا من خلال ربط دور بغداد وسقايتها العامة بانابيب تضخ اليها المياه عبرمكائن حديثة يتم نصبها في اماكن مختلفة على شواطئ دجلة ، على ان يعهد الى بلديات ولاية بغداد مهمة ادارتها ، وبغية وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، اوعز الوالي مدحت باشا باستيراد خمسة مكائن من لندن ، قوة كل واحدة منها عشرة حصان ، وتم نصب احداها في محلة الميدان على سبيل التجربة (موقعها حاليا اما بيت الحكمة على نهر دجلة). الا ان العمل في هذا المشروع تأخر الى عام 1880 ، ولم يغط سوى حاجة حي واحد من احياء بغداد[38] .

وفي محاولة لتوسيع هذا المشروع قامت بلدية بغداد / الرصافة عام 1907 باستيراد المكائن الخاصة لهذا الغرض فتم نصبها في نفس مكان المشروع اعلاه ، وجرى تزويد محلات:الميدان ، الحيدرخانة ،الصابونجية ، جديد حسن باشا ، والطوبخانة بالماء ، حيث بلغ مجموع الدور التي استفادت من هذا المشروع ثلاثمائة دار حتى ان هذا المشروع عد أول منظومة لإسالة الماء في العراق نفذته الدوائر البلدية البغدادية بأمتياز[39]. وفي عام 1910 تم نصب ماكنة مشابهة عند دولاب الشيخ عبد القادر الكيلاني ، إذ الغي العمل بالدولاب ومدت الانابيب المعدنية تحت الارض وبخط مستقيم الى جامع الكيلاني[40].

ومع نهاية عام1911 قامت بلدية بغداد الثانية بتشغيل مضخة ماء اخرى لتزويد الاحياء الجنوبية في جانب الرصافة في حين ان اجور ايصال الماء للدور كانت زهيدة .اذ صارت البلدية تستوفي اجور ماء مقطوعة قدرها 10 قروش عن كل دار[41]. ثم اوكلت إدارة هذه المضخات الى قسم خاص تابع لدائرة البلدية الاولى في بغداد ، تألف من مشغل المضخة وعامل واحد ، ليزداد هذا العدد الى أربعة عمال عدا المشغل ، كما عين عامل اخر بعنوان محصل ، اوكلت اليه مهمة استيفاء اجور الماء من اصحاب الدور التي تصلها مياه الاسالة[42] .

اما في الحقل الصحي فاوكل الى البلديات مهمة الاشراف على المستشفيات الموجودة في ولاية بغداد وهي مستشفى الغرباء بالكرخ (غربه خسته خانة سي) . حيث تولت

الدائرتان البلديتان الاولى والثالثة أمر الانفاق عليها، ثم اصدرت البلدية نشرة أسبوعية تتضمن عدد المرضى الراقدين في المستشفى المذكور وعدد المرضى الذين تم علاجهم ، واعداد الوفيات [43].

اوجب نظام الادارة العمومية الطبية الصادر عام1870 على البلديات الرئيسة والفرعية ، القيام بفتح صيدليات عامة لتزويد الفقراء بالادوية مجانا حيث عرفت هذه الصيدليات بـ أجزاخانة (صيدلية) البلدية منها على سبيل المثال الصيدلية التي تولت بلدية بغداد افتتاحها في منطقتي ألاعظمية والكاظمية[44].كما الحق ببعض البلديات ومنها بلدية الكرخ ، مستوصف تالف من بضعة شعب للخدمات الصحية والوقائية . واوكل الى احد الاطباء ادارة هذا المستوصف اذ كان من ضمن واجباته تفتيش المرافق الصحية ومجاري المياه والاشراف التام على محلات بيع الخضار والفاكهة والمطاعم والخانات . فضلا عن المدابغ والمجازر ، وضمت هذه الشعبة كذلك عددا من المفتشين ، الذين كلفوا بالقيام بجولات ميدانية الى القرى والنواحي التابعة للولايات بهدف الكشف عن الحيوانات والتاكد من سلامتها من الامراض السارية[45].كما دأبت البلديات ، وفي محاولة منها للحد من انتشار الامراض السارية ، على اصدار سلسلة من التدابير الصحية لما لذلك من علاقة بالصحة العامة ، فعلى سبيل المثال الزمت الدوائر البلدية في ولاية بغداد اصحاب المقاهي بتنفيذ عدد من التعليمات الخاصة بالنظافة ، اذ شرعت الدوائر البلدية في بغداد بتعيين ملاك وظيفي للقيام بهذه المهمة تألف من عدد من المأمورين والمراقبين وعمال التنظيف ، كما جرى توزيع عدد من المأمورين على المحلات لمراقبة عمال التنظيف فيها وتخويلهم صلاحية إنزال العقوبات بالمقصرين في اداء واجباتهم، كما الزمت البلدية الاهالي واصحاب المحلات بالمحافظة على النظافة . وفي هذا المجال اعدت البلديات عربات خشبية لجمع القمامة من الدور[46].وأوجبت على ارباب الحرف وصناع الحلويات وبائعي الحليب بإستحصال اجازة قبل ممارسة العمل مشروطة بتفتيش الطبيب لمحلاتهم ، كما طالبت أصحاب المطاعم والمشروبات الكحولية باستحصال مثل هذه الاجازة[47] .

واسندت الى البلديات مهمة اطفاء الحرائق اذ اناط قانون الولايات مهمة مراقبة الحرائق والأخبارعنها وإطفائها الى البلدية ، واوكل القانون المذكور الى مراقبي البلدية مهمة الاتصال باقرب نقطة والمشاركة في عملية الاطفاء ، ومراقبة السقائين من خلال جلب المياه الى مواقع الحريق لاخمادها ففي عام 1888 صدر (نظام منع الحريق) الذي حدد بموجبه واجبات البلدية تجاه مراكز الحريق من خلال تزويدها بالادوات الخاصة بالاطفاء كما حدد القانون مسؤولية البلدية بالاشراف على عمليات الاطفاء .وكاجراء وقائي لجأت بلدية بغداد/الرصافة الى اتخاذ عدة اجراءات للحد من ظاهرة الحرائق في اسواق بغداد عندما قامت بتغيير المادة التي كانت تسقف بها هذه الاسواق من الحصران والقصب الى مادة الزنك[48] .

والى جانب ماذكر من خدمات بلدية قدمت في بغداد اواخر العهد العثماني فقد شجعت البلدية الاهالي على اقامة المطاحن ومعامل الثلج ، فعلى سبيل المثال قام احد التجار ويدعى (محمد

الشابندر) باستيراد ماكنة صنع الثلج ووضعها تحت تصرف البلدية. حيث تولت البلدية بيعه بمقدارعشرة بارات للكلغم الواحد . مما ساعد على انتشار معامل الثلج في الموصل والبصرة والعمارة والناصرية لتبريد مياه الشرب في الصيف اللاهب[49] .

وكان للدوائر البلدية إسهاماتها في تحديد اسعار المواد الغذائية ومنع احتكارها ولاسيما اللحوم والرز والنفط والدهن والصابون وتوحيد الاوزان والمكاييل الا ان هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح .وكان من ضمن واجبات البلديات الاخرى في بغداد ،مراقبة كل ما يمكن ان يخل بالآداب العامة والأخلاق والقانون ، فعلى سبيل المثال اصدر مدراء البلديات البغدادية منع دخول الاشخاص عراة الاجسام الى الماء لان ذلك يتنافى مع الذوق العام.كما و فرض الجزاء النقدي على السقائين الذين يحملون الماء على الحيوانات ويعاملونها بقسوة . واشرفت بلديات بغداد على سير حيوانات النقل ثم قامت البلديات نفسها بجمع الحيوانات المؤذية وابعادها عن طرقات المدينة[50] .

وتشجيعا من والي بغداد ناظم باشا (1910-1911) للنقل النهري ، فقد امر بجلب اربعة مراكب صغيرة على نفقة البلدية . جرى الاتفاق على تسيير اثنين منها في الفرات واثنين في دجلة . وقد بوشر بهذا المشروع بالفعل ، إلا انه لم تتوافر في المصادر تفاصيل كافية عن الرحلات النهرية للمشروع ، ويبدو ان هذا المشروع لاقى بعض النجاح نتيجة للدعم الذي قدمه هذا الوالي ، إلا ان هذا المشروع تعرض للإهمال بعد عزل هذا الوالي إلى الحد الذي اضطرت الهيئة المشرفة على المشروع إلى بيع هذه المراكب بالمزايدة [51] .

واوكل إلى البلدية ايضا انشاء مستودعات لحفظ المواد القابلة للاشتعال حيث وضعت شروط وضوابط لانشائها .وبجهود من البلدية في الكرخ تم تأسيس مشاريع للنقل بالعربات التي تجرها الخيول عام 1890.كما قامت البلديات بانشاء بعض الابنية العامة حيث قامت بلدية الرصافة عام 1901 بانشاء بناية للجندرمة ودائرة للبلدية ودائرة المحكمة الشرعية وتأسيس قاعة للمطالعة ، وانشاء دار للضيافة فضلا عن العديد من الدور لسكان الصرائف.في حين شرعت بلدية بغداد الثانية بانشاء محلين احدهما خاص ببيع الخضروات والثاني لبيع الوقود . كما شيدت الدائرة البلدية الثالثة مسرحا عاما استمر في العمل حتى قيام الحرب العالمية الاولى عام 1914 [52] .

وفي عام1913 انجزت البلدية اول خريطة لولاية بغداد ، كما قام بعض الولاة ورؤساء البلديات بردم الخنادق المحيطة بمدينة بغداد ، التي اصبحت موطنا للامراض والاوبئة .

كما اضطلعت الدوائر البلدية في بغداد بعدد من المهمات الجانبية اثناء الانتخابات النيابية لمجلس المبعوثان منها[53]:

أ- تنظيم دفاتر نفوس الاهالي وتوقيعها تمهيدا لاجراء الانتخابات.

ب- عهد إلى مدراء النواحي والمختارين ان يجتمعوا برئيس بلدية ولاية بغداد والقضاء ليبلغهم أصول مسك الدفاتر الخاصة بالانتخاب .

ت- تعهد البلدية بطبع قوائم بأسماء المرشحين تمهيدا لتعليقها في المحلات والساحات العامة.

ث- دعوة المنتخبين الثانويين لانتخاب اعضاء مجلس المبعوثان .

المحور الثالث : مشاكل البلدية في ولاية بغداد اواخرالعهد العثماني:

بالرغم مما قامت به الدوائر البلدية من خدمات عديدة ، إلا أنها عانت من سلبيات كثيرة لعل ابرزها قلة التخصيصات المالية المخصصة للبلديات ضمن الميزانية العامة لذلك اعتمدت البلديات على الايرادات الضريبية في تغطية مصاريفها فعلى سبيل المثال بلغ مجموع الايرادات الضريبية لبلدية بغداد وحدها عام 1896 ، 1.372.836 قرشا ارتفعت إلى 1.404.202 قرشا عام 1901 ، لتصل الى1.425.644 قرشاً و 30 بارة عام1911 ، بدون ان تقوم الادارة المحلية آية تخصيصات مضافة من ميزانيتها العامة للبلديات [54].

وكان القسط الاكبر من الايرادات البلدية تصرف رواتبا لموظفي البلدية . وكمثال على ذلك وصلت ايرادات بلديات بغداد عام 1907 ما يقارب (2.5) مليون قرش خصص القسم الاكبر منها رواتباً لموظفي البلدية ومستخدميها وقد ترتب على هذا الاجراء توفير شيء من الاموال للسلطات البلدية ، فاستخدمها في تقديم المزيد من الخدمات للأهالي كان منها زيادة عدد اطباء البلدية من طبيب إلى ثلاثة اطباء . إلا ان هذا الاجراء لم يستمر طويلا ،بسبب قلة الضرائب وعدم مقدرة الاهالي على دفعها الى جانب الفساد المالي والاداري لبعض موظفي البلديات . وبالتالي استمرت مشكلة العجز المالي التي عانت منها البلديات في بغداد اواخر العهد العثماني مما كان سببا في الحد من قيامها بالكثير من مهامها . وقد انتقدت جريدة الزوراء هذا الوضع بقولها "ان واردات البلدية لو صرفت على استكمال حوائج مدينتنا المادية والمعنوية فلاشبهة في أننا كنا نحصل على طرق وحدائق منتظمة ومستشفيات ... ولكن هيهات لما مضى وفات..."[55] .

ولمعالجة هذه المشكلة لجأت بعض البلديات إلى طلب القروض المالية من الادارات المحلية لولاية بغداد ،ولم تكن تلك الطلبات تلقى اذانا صاغية من السلطات المحلية دائماً، وعلاوة على ذلك عانى الاهالي من الشدة التي ينتهجها المتعهدون (الملتزمون) بجباية الضرائب والرسوم البلدية وبمساعدة ضبطية البلدية ونتيجة للظلم الكبيرالذي تعرض له الاهالي على يد الملتزمين ، فقد صدرت إرادة عثمانية في عام 1886 اكدت على ضرورة جباية الضرائب والرسوم من المناطق المختلفة عن طريق مجالس البلدية بصورة مباشرة[56] .

لم تخل الانتخابات للمجالس البلدية في بغداد والترشيح لها من السلبيات فعلاوة على عدم نزاهة هذه الانتخابات . وحصر حق الانتخاب والترشيح بالملاكين، وبالتالي حرمان الشريحة الكبرى من حق الاشتراك والتمثيل في هذه المجالس . فانه غالبا ما تنكر قسم من رؤساء البلديات ،واعضاء المجالس البلدية لوعودهم التي قطعوها للاهالي. لذلك طالبت جريدة الرقيب الناخبين بلزوم انتخاب من يعلمون فيه الكفاءة والهمة من المرشحين لعضوية المجالس البلدية للقيام بمهام البلدية ، المتوقف اصلاح الولاية واعمارها ونظافتها عليهم [57]. الى جانب ماذكر فقد قادت قلة رواتب الموظفين وعدم دفعها بانتظام ، إلى تفشي ظاهرة الرشوة والاختلاس، فمثلا كان رئيس بلدية الرصافة يتقاضى راتبا شهريا قدره 1750 قرشا ، اما الطبيب فيتقاضى 2200 قرش ، والصيدلي 1200 قرش ، وهناك رواتب تدفع بهذا القدر أو اقل إلى كل من المعمارة والباشكاتب وغيرهم ،كما كان للمحسوبية دورا في تعيين هولاء الموظفين[58].

وقد وقفت سرعة تبدل حكام ولاية بغداد وعدم موافقة السلطات العثمانية على بعض المشاريع المرفوعة من الادارة المحلية حائلاً دون إتمام كثير من المشاريع الخدمية المهمة للاهالي ، حيث تطرقت جريدة الزوراء في أحد أعدادها إلى هذه المعضلة عندما اشارت إلى ان "الصلة في أعمار الولايات تقع على مسؤول الولاية الاول وهو الوالي ، فكم من الولاة المصلحين والمشهود لهم بالنزاهة والقابلية لم يمكثوا في مسؤولياتهم سوى اشهر معدودة لا تتخطى المسؤولية السنة أو السنتين ، وهذه المدة لا تيسر للوالي الذي له رغبة في الاصلاح ان يقوم بما يريد ، كما ان الذي رأيناه ان هناك مشاريع قدمت لتحصيل الموافقات ... ونجدها دون جواب ..."[59].

ووجهت انتقادات كثيرة إلى البلديات والاعمال التي قامت بها فعلى الرغم من اقدام البلدية على فتح الشوارع ، إلا ان انجاز مثل هذه الخدمات واصلاحها عانى من سلبيات كثيرة ياتي في مقدمتها ، عدم استقامة هذه الشوارع ، كما ان تبليطها لم يكن متقنا اذ اكتفي برصف بعض منها بالحجارة . في حين استخدمت بلديات اخرى مادة القير لتبليط الشوارع لكن بطريقة بدائية ، اذ اكتفي بصب مادة القير على الأرض ، ومن ثم تسويتها باستخدام الة خشبية (شوبك) ، الامر الذي تطلب استخدام ايدي عاملة كثيرة ،ولمواجهة هذه المعضلة لجأت السلطات المحلية إلى استخدام السجناء في انجازها .وكذلك الحال بالنسبة إلى الخدمات التي قدمتها البلديات في مجال تعمير الجسور وأدامتها فكثيرا ما اوردت الصحف شكاوى الاهالي المستمرة من الوضع المتردي الذي امست عليه هذه الجسور[60].

اما بالنسبة إلى مشاريع اسالة المياه التي قدمتها البلدية - فعلى الرغم من محدوديتها ، فان المياه التي كانت تصل إلى هذه البيوت كانت محملة بالطمى ، ناهيك عن عدم صلاحيتها للشرب. علاوة على اقتصار الافادة منها على الاحياء المهمة . كما ان جريان هذه المياه لم يكن مستمرا اذ كان يجري يوما ويتوقف يوم آخر . وكثيرا ما نشرت جريدة صدى بابل شكاوى الاهالي المستمرة من قلة المياه[61]. وبالتالي ظلت غالبية احياء ومحلات بغداد معتمدة في سد حاجة اهاليها من المياه على السقايات والسبيل خانات ، ولتسهيل عمل السقائين ، بادرت بلدية بغداد الاولى إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات منها بناء مسناة ذات ادراج لنقل الماء للسقائين وتعمير حوض الماء في محلة الميدان ، وبناء حوض جديد في محله الفضل . فضلا عن انشائها للعديد من الخزانات الحديدية في بعض منعطفات الطرق لياخذ السقاؤون حاجاتهم من المياه. في الوقت نفسه تبرع الاهالي بنصب عدد من خزانات المياه اذ ذكرت جريدة الرقيب عن قيام عيسى غياث الدين افندي ال جميل في محلة قنبرعلي بالتبرع بخزان ماء تم نصبه في المنطقة[62].

وعلى الرغم من محاولة بعض الاهالي تأسيس شركات اهلية لمد انابيب المياه في مناطق اخرى من المدينة . إلا ان تلك المشاريع لم تنفذ لاسباب غير معروفة ومنها المشروع الذي تقدم له كلا من كاظم باشا ، صالح جلبي الاسترابادي ، ويعقوب باشا عيسائي عام 1910 لتأسيس (شركة ماء بغداد) بالرغم من حصولها على الموافقات الرسمية .كما تنطبق الحالة نفسها على معامل الثلج فعلى الرغم من ان انتاجية بعض

هذه المعامل وصلت إلى (1000) كلغم يوميا من مادة الثلج ، إلا ان هذه الكمية لم تستطع تلبية حاجات السكان من هذه المادة . وكان معظم انتاجها يذهب إلى بيوت الوجهاء وكبار الموظفين.ولم تفلح البلديات في المحافظة على نظافة الازقة والشوارع بشكل مناسب في ولاية بغداد، مما دفع جريدة الزوراء إلى ان تصف حالة تلك الازقة "بأنها تستوجب الشكوى ،لان النظافة المطلوبة غير حاصلة واغلب الطرق غير مكنوسة، إذ ان الأزقة مملوءة بالازبال ..."[63] .

فيما ذكرت جريدة صدى بابل ، ان "الاوساخ متراكمة في ساحات بغداد والاقذار متكدسة في جاداتها وشوارعها"[64] . وينطبق الحال كذلك على بلديتي الكرخ والرصافة اللتين وصفت شوارعهما بالقذارة. كما اتصف عمال النظافة التابعون للبلدية بالإهمال وعدم الإخلاص. ولمعالجة المشكلة لجأت بلديات بغداد ابان ولاية مدحت باشا وبعض الولاة الآخرين إلى احالة عملية التنظيف إلى متعهد خاص يتولى انجاز هذه الوظيفة بدلا من خدمات عمال النظافة ، لكن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح لان الصحافة ظلت تكرر شكواها من تقصير البلديات في عدم العناية بتنظيف الازقة والشوارع .

ومن مشاكل البلدية الاخرى في مدينة بغداد اواخر العهد العثماني ، ان مراقبو البلديات لم يكن يقومون باداء وظائفهم بشكل مرضي اذ لم يمنعوا بعض التجاوزات التي يقوم بها اصحاب الدور والمحلات العامة والاسواق ، وقد أشارت جريدة الرقيب إلى ذلك بقولها "ان البلدية قد اهملت اعمالها اذ ان تجاوزات اصحاب المحلات في الاسواق وعلى الطريق العام كثيرة ، اذ يخرج هؤلاء بضائعهم وحاجاتهم ويضعونها خارج محلاتهم على قارعة الطريق ، حتى ظن نتيجة للاهمال ان البلدية لا وجود لها ، لولا وجود جملة من المأمورين والحراس يتقاضون رواتبهم الشهرية في كل شهر ، ويلحق بهم من خصصت لهم الدائرة معاشات اوفر باسم مفتشين ، فهذه الابنية تبنى والطرق تغتصب ... ولا يخبرون الدائرة النائمة ..."[65] .

علاوة على ذلك اهمل المفتشون والمراقبون متابعة الابنية القديمة وملاحظاتها بين حين واخر واخبار دوائرهم بحالتها الآيلة للسقوط مما ادى إلى انهيار الكثير منها ووقوع خسائر في الارواح من جرائها وكمثال على ذلك تطرقت مجلة لغة العرب إلى الاهمال الذي يعانيه سوق بغداد الكبير بقولها "ان البلدية في غاية الانحطاط وبيوت المدينة امام الناظر لان البلدية لا تسعى في هدم ما يجب هدمه وترميم ما يجب ترميمه ..." [66] .

وطالبت جريدة الزوراء في احد اعدادها (بارسال البلدية للمأمورين والمعماريين لاجراء الكشف على خارج الدور ومعاينتها ... فاذا رؤيت ابنية مماثلة للإنهدام ويلزم هدمها من طرف البلدية بناءا على الاخبار والمعلومات ... هدمت ... وان لا يجري التسامح والتأني في ذلك قطعا " [67] وامام اهمال البلديات متابعة هذه المسألة بادرت سلطات ولاية بغداد إلى توجيه انذار إلى رؤساء بلديات بغداد عام 1911 ، تضمن إنزال عقوبات شديدة بحقهم في حالة اهمالهم مراقبة الدور القديمة ، وعدم هدمهم الآيلة منها إلى الانهيار.

ولم تسلم الخدمات الطبية التي تقدمها البلدية هي الاخرى من الانتقاد فعلى الرغم من ان نظام الادارة العمومية أوجب على كل بلدية من بلديات ولايات الدولة العثمانية ، ان تعين طبيبا

ومعاونا لـه ، إلا ان هذا القرار لم يدخل حيز التطبيق في جميع الدوائر البلدية ، فعلى سبيل المثال افتقرت بلدية الرصافة إلى وجود طبيب بلدي اختصاص ، كذلك الحال بالنسبة الى الصيدليات ، فعلاوة على عدم تفريق القائمين بين دواء واخر ، عانى المستفيدون من خدمات هذه الصيدليات من ارتفاع اسعار الادوية إلى الحد الذي دفع احد مؤرخي تلك الحقبة إلى القول ان "هذه الصيدليات كانت مفتوحة للاغنياء لا للفقراء"[68].

ومما زاد الامور سوءا عدم اعطاء البلديات الصلاحيات الكاملة لتنفيذ قراراتها ، فعلاوة على القيود التي فرضت على الاعمال التي تعتزم دوائر البلدية القيام بها ، لم يكن بامكان الأخيرة البت في أي من القضايا إلا بعد الرجوع إلى الدوائر المختصة ، ومجلس إدارة ولاية بغداد لمخاطبة السلطات العثمانية في اسطنبول .

الخاتمة والاستنتاجات :

يمكن عد عام 1869بداية لتاريخ الخدمات العامة في العراق الحديث وقد ارتبط ظهور العديد من تلك الخدمات العامة بتولي مدحت باشا مقاليد الولاية في بغداد بين عامي 1869-1872 . فقد كان مدحت من بين زعماء حركة الاصلاح الحديث في الدولة العثمانية ، ولذا اهتم بوصف العديد من القوانين والاجراءات الاصلاحية موضع التطبيق عند مجيئه إلى بغداد . بيد ان القول بان الخدمات البلدية في العهود الاخيرة من عهد السيطرة العثمانية كانت في تحسين تدريجي لا يعني انه لا توجد جوانب سلبية فيها . ومن ذلك قلة التخصيصات المالية عموماً للخدمات البلدية التي كان يفترض ان تكون لها الاولوية في ذلك ، ولم تكن هناك ملاكات مؤهلة كافية في المجالات الخدمية مثل التقليم والصحة ، وعدم دفع الرواتب بانتظام ، مع قلتها.ومن هذا يتضح لنا جليا ان العهد العثماني الاخير فقد اسس بواكير اولى الخدمات البلدية في الولايات العراقية عموما وولاية بغداد على وجه الخصوص ، غير ان هذه البلديات ودساتيرها وشروط عملها وخدماتها المقدمة ، لم تكن الا حبرا على ورق في تقديم خدمات بلدية بسيطة ومتواضعة في كل محلات واحياء وازقة وطرقات مدينة بغداد مقتصرة العمل على احياء الطبقة المتنفذة . الى جانب البيروقراطية والروتين الاداري الملل .وانتشار الرشوة والفساد الاداري والمالي مع المحسوبية والمنسوبية في كل شيء .

الهوامش :

(1) جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد ، 2001، ص229 .
(2) المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1881 .
(3) علي ظريف الاعظمي ، مختصر تاريخ بغداد ، مطبعة الفرات ،بغداد ، 1926، ص22 .
(4) محمد فريد بيك، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل ،بيروت ، 1977، ص78.
(5) بيير دي فوصيل ، الحياة في العراق منذ قرن 1814-1914 ، ترجمة اكرم فاضل ، بغداد ، 1968 ، ص78 .
(6) الاب انستاس ماري الكرملي ، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا ، البصرة ، 1919 ، ص44 .
(7) المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1889 .
(8) ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط ، ط1 ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ،بغداد ، 1985، ص55 .
(9) جميل موسى النجار، المصدر السابق ، ص98 .

(10) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤد باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968، ص66 .
(11) صباح حسين اعقاب ، املاك السنية في العراق 1876-1909 ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1990، ص44 .
(12) عبد العزيز سليمان نوار،المصدر السابق ، ص70 .
(13) صباح حسين اعقاب ، المصدر السابق ، ص49 .
(14) جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي 1876-1909 ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1975 ، ص122 .
(15) محمد بهجت الاثري، "محمد بهجت الاثري يحدد ملامح بغداد اواخر حكم العثمانيين" ، مجلة امانة العاصمة ، العدد (166) ، 1978 .ص66 .
(16) المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ،1888 .
(17) خليل ابراهيم ومهدي محمد الازدي ، تاريخ احكام الاراضي في العراق ، سلسلة دراسات ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 ، ص76 .
(18) المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1886.
(19) صديق الدملوجي، مدحت باشا ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 1953، ص33 .
(20) جاسم محمد حسن ، المصدر السابق ، ص121 .
(21) يوسف عز الدين ، داؤد باشا ونهاية المماليك ، دار البصري ، بغداد ، 1967 ، ص89 .
(22) عبد الكريم العلاف ، بغداد القديمة ، ط2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999 ، ص121 .
(23) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص66 .
(24) محمد بهجت الاثري، المصدر السابق ، ص89 .
(25) علي ظريف الاعظمي ، المصدر السابق ، 155 .
(26) المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1907 .
(27) سليمان فائق ، تاريخ بغداد ، نقله إلى العربية موسى كاظم نورس ، مطبعة المعارف، بغداد ، 1962، ص44 .
(28) المصدر نفسه ، ص46 .
(29) محمد حسن ال ياسين، لمحات من تاريخ الكاظمية ، مطبعة المعارف، بغداد ، 1970 ، ص94 .
(30) يوسف عز الدين ، المصدر السابق ، ص173 .
(31) سليمان فائق ،المصدر السابق ، ص59.
(32) ياسين شهاب شكري ، ولاية بغداد 1872-1909 دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية ، جامعة الموصل ، 1994، ص183 .
(33) المصدر نفسه ، ص184-185 .
(34) غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ، 1839-1914 ، بغداد ، 1986 ، ص9 .
(35) عبد الكريم العلاف ،المصدر السابق ، ص177.
(36) جميل موسى النجار ،المصدر السابق ، ص56 .
(37) عماد عبد السلام رؤوف، تاريخ مياه الشرب القديمة في بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2002، ص17 .
(38) ياسين شهاب شكري ، المصدر السابق ، ص106.
(39) عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص167 .
(40) المصدر نفسه ، ص168 .
(41) المصدر نفسه ، ص169-170 .
(42) المصدر نفسه ، ص171 .
(43) عبد الحليم حكمت ، المسح الطبي لولاية بغداد سنة 1889 ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، بيروت ، 1997 ، ص19 .
(44) المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1905 .
(45) المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1904 .

(46) فخري الزبيدي ، بغداد من 1900 حتى سنة 1937 ، ج1 ، دار الحرية للطباعة بغداد ، 1990 ، ص38.
(47) ياسين شهاب شكري ، المصدر السابق ، ص188 .
(48) سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص123 .
(49) جميل موسى النجار ،المصدر السابق ، ص89 .
(50) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين، ج2، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، 1936، ص104 .
(51) جميل موسى النجار ،المصدر السابق ، ص174 .
(52) عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص111 .
(53) بيير دي فوصيل ، المصدر السابق ،ص76.
(54) الاب انستاس ماري الكرملي ،المصدر السابق ،ص101 .
(55) جريدة الزوراء ، العدد 1422 ، 14 تموز1909.
(56) جاسم محمد حسن ، المصدر السابق ،ص45.
(57) جريدة الرقيب ،العدد 131 22ايار1910 .
(58) جميل موسى النجار ،المصدر السابق ، ص255 .
(59) جريدة الزوراء ، العد 227 ، 22 شباط 1914 .
(60) عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص159 .
(61) جريدة صدى بابل ، العدد 161 ، 8 تشرين الثاني 1912 .
(62) فخري الزبيدي ، المصدر السابق ، ص77 .
(63) جريدة الزوراء ، العدد 2109 ، 13 ايلول 1906 .
(64) جريدة صدى بابل ، العدد 16 ، 8 ايلول 1906 .
(65) جريدة الرقيب ، العدد 5 ، العدد 19 ، 8 تشرين الاول 1909 .
(66) مجلة لغة العرب ، المجلد (2) ، الجزء (7) ، كانون الثاني 1913 ، ص 295.
(67) جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 حزيران 1911.
(68) جميل موسى النجار ،المصدر السابق ، ص259 .

المصادر والمراجع :

اولا: وثائق الارشيف العثماني (بغداد ولايتي سالنامه سي)

- المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1881 .
- المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1886.
- المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ،1888 .
- المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1889 .
- المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1904 .
- المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1905 .
- المديرية العامة للارشيف العثماني ،ارشيف رئاسة الوزراء باستنبول ، سالنامات ولاية بغداد (بغداد ولايتي سالنامه سي) ، 1907 .

ثانيا : الكتب العربية والمترجمة :

- الاب انستاس ماري الكرملي ، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا ، البصرة ، 1919.
- بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن 1814-1914 ، ترجمة اكرم فاضل ، بغداد ، 1968.
- جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد ، 2001.
- خليل ابراهيم ومهدي محمد الازدي ، تاريخ احكام الاراضي في العراق ، سلسلة دراسات ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980.
- صديق الدملوجي، مدحت باشا ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 1953 .
- عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج2 ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ،1936 .

- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤد باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968.
- عبد الحليم حكمت ، المسح الطبي لولاية بغداد سنة 1889 ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، بيروت ، 1997.
- عبد الكريم العلاف ، بغداد القديمة ، ط2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999.
- عماد عبد السلام رؤوف، تاريخ مياه الشرب القديمة في بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2002 .
- علي ظريف الاعظمي ، مختصر تاريخ بغداد ، مطبعة الفرات ،بغداد ، 1926.
- غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ، 1839-1914 ، بغداد ، 1986.
- سليمان فائق، تاريخ بغداد، نقله إلى العربية موسى كاظم نورس ، مطبعة المعارف، بغداد، 1962 .
- ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط ، ط1 ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ،بغداد ، 1985 .
- محمد فريد بيك، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل ،بيروت ، 1977.
- محمد حسن ال ياسين، لمحات من تاريخ الكاظمية ، مطبعة المعارف، بغداد ، 1970.
- فخري الزبيدي ، بغداد من 1900 حتى سنة 1937 ، ج1 ، دار الحرية للطباعة بغداد ، 1990.
- ياسين شهاب شكري ، ولاية بغداد 1872-1909 دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية ، جامعة الموصل ، 1994.
- يوسف عز الدين ، داؤد باشا ونهاية المماليك ، دار البصري ، بغداد ، 1967.

ثالثا: الاطاريح والرسائل الجامعية :

- جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي 1876-1909 ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1975 .
- صباح حسين اعقاب ، املاك السنية في العراق 1876-1909 ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1990.

رابعا: المجلات والجرائد الصحفية :

اولا : المجلات :

- محمد بهجت الاثري، "محمد بهجت الاثري يحدد ملامح بغداد اواخر حكم العثمانيين" ، مجلة امانة العاصمة ، العدد (166) ، 1978 .
- مجلة لغة العرب ، المجلد (2) ، الجزء (7) ، كانون الثاني 1913 ، ص 295.

ثانيا: الجرائد الصحفية :

- جريدة الزوراء ، العدد 2109 ، 13 ايلول 1906 .
- جريدة صدى بابل ، العدد 16 ، 8 ايلول 1906 .
- جريدة الرقيب ، العدد 5 ، العدد 19 ، 8 تشرين الاول 1909 .
- جريدة الزوراء ، العدد 1422 ، 14 تموز1909.
- جريدة الرقيب ،العدد 131 22ايار1910 .
- جريدة الزوراء ، العدد 2127 ، 28 حزيران 1911.
- جريدة صدى بابل ، العدد 161 ، 8 تشرين الثاني 1912 .
- جريدة الزوراء ، العد 227 ، 22 شباط 1914 .